

فهي بواجبها في كون الشيء الواحد موحدا ووجوب ضرورة
 اي الصورت العقبية للوجود الكلية كذا في علم كذا
 العرض بانه الذي اذا وجد في الاعمى كان في موحدا
 كانت تلك الصور لغير فقط لا اعراض وقا الشارح
 فاذن طهر ان النزاع في جواز كون الشيء الواحد موحدا
 ووجوبهما وعدم جواز النقل راجع الى تفسير علم كذا
 وقد تضمن في قوله ان القوم مع اطلاقهم في تلك الصور
 التي لا في ذين العلم القاينة به من نفس العلميات
 المعاصرة ام شجبا ومثا لها اتفقوا على القول بالضرورة
 تلك الصور ولا يشك ان في هذا القول على الهمم ان في
 من جهة تلك الصورة التي هي كذا في علم كذا
 ظاهر وكذا اعلا اجمل لا قول لان اصحا به في علم كذا
 الموضوع على وجه لا يكون مقابلا للوجود بل مقابلا له
 ومن غفل عن هذا قال واما على طريق النقلين لوجوب
 الاشياء انفسها في الذهن فيشكل في الوجود في
 الخارج الذي هو علم لا يرضى عن الكيفية انفسا
 ما هو اذ ليس من ان على هذه الطريقة الا مفهوم الجوز المذكر

هو موحدا في الذهن وقابل لم ومعلوم ومن الغالب
 عما قد عناه وبما نه من قال في وضع ما ذكره لا يجوز ان
 يكون عندهم اياه كيف على سبيل المسامحة وشبهه
 الامور كالمشبه بالاهور العينه ثم ان هذا القول
 لم يرد ان التجوز المذكور مرجح اليه كجوز تبيين المصنفين
 في الصغار والعقلاء في علم كذا في حقايب في حقيقة
 العلم احصاها وكيف واما في اضافة وان اشانه
 الفعل فانه على تقدير ان لا يكون القول بان كذا
 على كصيفة لا تحقق انه موحدا ثم ان في علم كذا
 الاجزى فانها في ان في المقدمات الفكرة
 ان الحصول العلمي وهو حصول صورة العلم في ذهن
 العلم طريقه القيام اي قيام تلك الصورة بالذهن
 ضرورة انها حقيقة العلم والعلم صفة العلم والصفة
 لا يتغير القيام بالموصوف وهذا الحكم لا يتحقق كون
 الصور نفسا به العلم المعلوم وكذا يشجبا ومثا لاله
 لعدم اخصصا من العلم المذكور باهوا الوجهين فان
 قد تقرر من علم تصور كجوزيات المادية لا لارسم

Copyrighted by Sa... University